رقم الوثيقة: ASA 11/013/2005 (للتداول العام)

بيان إخباري رقم: 248

15 سبتمبر/أيلول 2005

أفغانستان: تحديات حقوق الإنسان التي تواجه الجمعية الوطنية وجمعيات الأقاليم

أصدرت منظمة العفو الدولية اليوم رسالة مفتوحة تحت عنوان: *تحديات حقوق الإنسان التي تواجه الجمعية الوطنية وجمعيات الأقاليم -- رسالة مفتوحة إلى المرشحين*، وذلك قبيل الانتخابات، التي ستجرى في 18 سبتمبر/أيلول، لعضوية الجمعيتين البرلمانيتين. وتركز الرسالة على حقوق المرأة وحكم القانون باعتبارهما باعثي القلق الرئيسيين لمنظمة العفو الدولية في أفغانستان.

وسيتولى النواب المنتخبون مسؤولية وضع الأطر القانونية التي ستشكل حياة الملايين وترسي أسس الممارسات التي تنبني عليها أوضاع الأمة لعقود مقبلة.

ودعت منظمة العفو الدولية النواب إلى سن تشاريع تمكِّن المرأة في أفغانستان من أن تعيش حياة حرة من الخوف من العنف، بما في ذلك عن طريق الإدانة العلنية لجميع أشكال العنف ضد المرأة، وإلغاء القوانين التي تميز ضد المرأة.

وحثت المنظمة النواب على استبدال لغة البندقية ليحل محلها حكم القانون، وعلى نحو خاص من خلال الإصلاح وتقوية النظام القضائي وتيسير الوصول إليه. كما دعت النواب إلى مقاومة انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز المساءلة في "الحرب على الإرهاب" عن طريق سن تشريع، بين جملة أشياء، يضع حداً للاعتقال غير القانوني من قبل قوات الولايات المتحدة والقوات الأفغانية في أماكن لم يجر الكشف عنها، الأمر الذي يشكل انتهاكاً للقانون الدولي؛ وإعطاء جميع المعتقلين الفرصة الكاملة للالتقاء بمحامييهم وبالأطباء وبأفراد عائلاتهم.

إن منظمة العفو الدولية تعتقد أن التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت فيما مضى أمر أساسي لإعادة بناء أفغانستان، ولذا فهي تدعو النواب إلى دعم عمل اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان في أفغانستان، التي تمخض عملها الاستشاري عن عدد من التوصيات لمعالجة هذه المسألة، ولضمان أن تعتبر الجرائم التي تشكل خرقاً للقانون الدولي جرائم بمقتضى القانون الأفغاني.